الأمم المتحدة

A/75/244–S/2020/925

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
21 September 2020
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الخامسة والسبعون
البنـــــــــــود 9 و 14 و 19 و 35 و 40 و 70 و 71 و 72 و 86 من جدول الأعمال
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

التنمية المستدامة

النزاعات التي طال أمدها في منطقة مجموعة بلدان جورجيا وأوكرانيا وأذربيجان ومولدوفا وآثارها على السلام والأمن والتنمية على الصعيد الدولي

الحالة في الأراضي المحتلة بأذربيجان

القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب

حق الشعوب في تقرير المصير

تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها

سيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي

مجلس الأمن
السنة الخامسة والسبعون

رسالة مؤرخة 18 أيلول/سبتمبر 2020 موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لأذربيجان لدى الأمم المتحدة

في رسالتنا المؤرخة 10 تموز/يوليه 2020 (A/74/946-S/2020/704)، وجهنا الانتباه إلى التزييف المشين الوارد في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي لأرمينيا بشأن أهداف التنمية المستدامة وإلى

290920 250920 20-12267 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

الإدارة المتحيزة لرئيس الاجتماع المعقود في 10 تموز/يوليه 2020 الذي كان يومها الممثل الدائم لأرمينيا أثناء النظر في التقرير خلال المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة لعام 2020.

وفي الرسالة المؤرخة 27 تموز/يوليه 2020 (A/74/967-E/2020/6)، لم يقدم الممثل الدائم لأرمينيا أي تفسير يمكن تصديقه للرد على الشواغل الخطيرة التي كانت أذربيجان محقة في الإعراب عنها، بل إنه اعترف فعلا بأنه تطوع لرئاسة الاجتماع المذكور أعلاه للمنتدى السياسي الرفيع المستوى بهدف وحيد هو تفادي إجراء مناقشة مفتوحة وشفافة ومفيدة بشأن التقرير الذي قدمته حكومته.

وردا على احتجاجنا على خريطة أرمينيا الواردة في تقرير الاستعراض الوطني الطوعي المذكور أعلاه، التي تعرض إقليم ناغورنو كاراباخ والمناطق المحيطة به من جمهورية أذربيجان التي تخضع حاليا للاحتلال العسكري غير القانوني لأرمينيا بنفس لون أرمينيا ذاتها، لم يجد الممثل الدائم لأرمينيا من حل سوى اللجوء إلى ادعاءات كاذبة وسخيفة تماما فضلا عن أنها دُحضت مرارا وتكرارا. ثم إن حكومة أرمينيا، بتأكيدها أن "منطقة ناغورنو كاراباخ لم تكن قط جزءا من أذربيجان المستقلة" وأن "شعب ناغورنو كاراباخ له الحق في التمتع بحرية بحقوقه غير القابلة للتصرف، بما في ذلك حقه في تقرير وضعه السياسي وفي السعي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية"، تثبت أنها غير راغبة حقا في المشاركة بصدق ومسؤولية في المفاوضات الرامية إلى حل النزاع سلميا على أساس القانون الدولي.

وعلاوة على ذلك، امتنع الممثل الدائم لأرمينيا عن توضيح ما إذا كان ينبغي تأويل الخريطة المزيفة المذكورة وتأكيداته اللاحقة، التي من الواضح أنه لا توجد دولة واحدة في المجتمع الدولي تؤيدها والتي تتعارض بشكل واضح مع القانون الدولي وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة والمعايير المتفق عليها لتسوية النزاع، على أنها إعلان رسمي لأرمينيا بضم أراضي أذربيجان المعترف بها دوليا. فإذا كان الأمر كذلك، ولا يوجد ما يدل على عكس ذلك، فإن انسحاب أرمينيا الأحادي الجانب من عملية السلام قد أصبح أمرا واقعًا بالفعل.

ولكن التاريخ الذي تسعى أرمينيا باستماتة إلى التلاعب به ليس في صفها بكل تأكيد. وكما هو معلوم، فإن "ناغورني كاراباخ" أو "ناغورنو كاراباخ" وهي ترجمة روسية للاسم الأصلي باللغة الأذربيجانية، "Dağlıq Qarabağ" (التي تُنطق "داغليغ غاراباغ")، تعني حرفيا كاراباخ الجبلية. وبينما يعود الاستيطان الجماعي للأرمن في المنطقة وفي جنوب القوقاز بشكل أعم إلى النصف الأول من القرن التاسع عشر، كانت كاراباخ السفلى وكاراباخ الجبلية تاريخيا جزءا لا يتجزأ من أذربيجان، بما في ذلك من جمهورية أذربيجان المستقلة الأولى في الفترة 1918–1920 ثم من جمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية.

واستعادت أذربيجان استقلالها في عام 1991 ضمن الحدود الإقليمية لجمهورية أذربيجان الاشتراكية السوفياتية داخل اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية. وبناء على ذلك، كان تحديد أراضي أذربيجان وهي تدخل مرحلة الاستقلال وفي ضوء القانون الواجب التطبيق يشمل بوضوح كاراباخ الجبلية. كما أن الحالة التي أعقبت استقلال أذربيجان والإجراءات التي اتخذتها أرمينيا واضحة أيضا. وأي محاولة

تقوم بها أرمينيا لتشجيع انفصال تلك المنطقة عن أذربيجان هو ببساطة أمر غير مشروع في القانون الدولي[1].

وفي القرارات 822 (1993) و 853 (1993) و 874 (1993) و 884 (1993) التي اتخذها مجلس الأمن بالإجماع، لم يشر المجلس إلى وجود "شعب أرتساخ" وما يُزعم أنها حقوقه غير القابلة للتصرف، بل إنه أدان بشكل قطعي استخدام القوة ضد أذربيجان واحتلال أراضيها؛ وأكّد مجددا على احترام سيادة أذربيجان وسلامتها الإقليمية، وحرمة حدودها الوطنية؛ وأكد أن منطقة ناغورنو كاراباخ جزء من أذربيجان؛ وطالب بانسحاب قوات الاحتلال انسحابا فوريا وكاملا وغير مشروط من جميع الأراضي المحتلة بأذربيجان. وقد صيغت على نفس المنوال العديد من الوثائق الصادرة عن المنظمات الدولية الأخرى وهي تعبر عن الموقف الموحد الذي يتخذه المجتمع العالمي إزاء هذه المسألة.

وتجدر الإشارة إلى أن قرارات مجلس الأمن والقرارات والوثائق الصادرة عن المنظمات الدولية الأخرى، قد اتُّخذت بعد أن أعلنت القوى المتطرفة في صفوف الطائفة الأرمينية في منطقة ناغورنو كاراباخ في أذربيجان "استقلالها" من جانب واحد.

وبناء على ذلك، لا يوجد أي لبس بشأن مركز منطقة ناغورنو كاراباخ، فهي الإقليم المعترف دوليا بتبعيته لأذربيجان الواقع تحت الاحتلال غير المشروع المؤقت لأرمينيا. وغني عن البيان أن أسس النظام القانوني الدولي بأكملها سوف تنهار إذا ما نجحت مطالبات أرمينيا وافتراءاتها.

وقد تضمنت رسالة الممثل الدائم لأرمينيا ادعاء كاذبا آخر عندما زُعِم أن أذربيجان اختارت "عدم تأييد نداء الأمين العام من أجل وقف إطلاق النار على الصعيد العالمي". فقد أعربت حكومة أذربيجان، في رسالتها المؤرخة 25 حزيران/يونيه 2020 الموجهة إلى الأمين العام، عن تأييدها لهذا النداء. وقد كررت هذا التأييد في الرسالة المؤرخة 31 آب/أغسطس 2020 الموجهة إلى الأمين العام من وزير خارجية أذربيجان (A/74/1003-S/2020/872، المرفق).

أما بالنسبة لأرمينيا نفسها، فقد كان واضحا منذ البداية أن تصريحاتها الرنانة بشأن تقيّدها المزعوم بنداء الأمين العام ليست سوى خطاب أجوف وستار لتمويه عدوانها وأهدافها التوسعية. ومن الأمثلة على ذلك الهجمات التي شنتها القوات المسلحة الأرمينية مؤخرا على أذربيجان عبر الحدود الدولية، بعيدا عن منطقة ناغورنو كاراباخ وغيرها من الأراضي المحتلة بأذربيجان، والانتهاكات المنتظمة لوقف إطلاق النار والإجراءات المتعمدة الرامية إلى تغيير الطابع الديمغرافي والثقافي والمادي للأراضي المحتلة، في انتهاك واضح للقانون الدولي.

أما بالنسبة لتعليقات السلطات الأرمينية على حقوق الإنسان والديمقراطية، فينبغي لها أولا أن تنظر إلى نفسها بإمعان، بدلا من إلقاء اللوم على البلدان الأخرى. ففي الواقع قد وصلت جميع الحكومات المتعاقبة في أرمينيا، بما فيها الحكومة الحالية، إلى السلطة عن طريق العنف وقد استخدمت أشرس الأساليب الممكنة في التعامل مع الخصوم السياسيين. وهكذا، اتُّهم أول رئيس لأرمينيا، ليفون تير – بتروسيان، بالتلاعب بالانتخابات التي دارت في عام 1996 وأُجبر على الاستقالة في عام 1998 بعد قبوله بتسوية تدريجية للنزاع

(1) للحصول على مزيد من المعلومات، انظر Malcolm Shaw, "Report on the fundamental norm of the territorial integrity of States and the right to self-determination in the light of Armenia's revisionist claims" (A/74/961–S/2020/729، المرفق).

مع أذربيجان، بالاستناد إلى قرارات مجلس الأمن والوثائق ذات الصلة الصادرة عن منظمة الأمن والتعاون في أوروبا. وفي السنة التالية، ونتيجة لهجوم إرهابي استهدف الجمعية الوطنية (البرلمان) الأرمينية، قُتل ثمانية أشخاص وهم: رئيس الوزراء ورئيس البرلمان ونائبان لرئيس الجمعية الوطنية ووزير وثلاثة أعضاء في البرلمان. وفي عام 2008، قُتل 10 أشخاص، وزُجّ بالعشرات من الأشخاص في السجون، وفرضت حالة الطوارئ لإسكات أصوات المحتجين على التزوير الذي تم خلال الانتخابات الرئاسية التي دارت في البلد.

وبعد آخر تغيير شهدته الحكومة في أرمينيا، الذي حدث مرة أخرى بالإكراه، ورغم نتائج الانتخابات، دأبت السلطات الجديدة منذ البداية على توجيه تهم إلى أسلافها من الحكومات بالاستبداد في الحكم، والفساد المنهجي، والتلاعب بالانتخابات، وقمع الديمقراطية وحقوق الإنسان. بيد أن السؤال الطبيعي الذي يطرح نفسه هو هل ينبغي النظر إلى السلطات الأرمينية الحالية من منظور مختلف وعلى أي أساس يمكن القيام بذلك، في الوقت الذي يشكل فيه قمع المعارضة، واضطهاد المعارضين السياسيين، والقتل بدوافع سياسية، وفرض قيود على حرية الإعلام، والتدخل في عمل الجهاز القضائي، حقائق مرة في واقع أرمينيا اليوم.

وفيما يخص افتراضات أرمينيا التي لا أساس لها من الصحة بشأن ما تزعم أنه "سياسات معادية للأرمن"، و"كراهية الأرمن والدعاية المعادية لهم"، فمن الواضح أن غرضها هو تضليل المجتمع الدولي والتستر على جرائم الكراهية التي ترتكبها وسياسة العنصرية الراسخة والمتأصلة لديها منذ أمد بعيد. وهكذا، وعلى النقيض من الادعاءات الواردة في الرسالة المذكورة أعلاه المؤرخة 27 تموز/يوليه 2020 بأن "أرمينيا تعتبر أن حماية الأقليات العرقية والدينية واللغوية وغيرها من الفئات الضعيفة، بما في ذلك الأطفال واللاجئون والأشخاص ذوو الإعاقة، هي من الأولويات التي لا يرقى إليها الجدل، على الصعيدين الوطني والدولي على حد سواء" وبأن "الأقليات القومية هي جزء من الواقع السياسي والمدني النابض بالحياة في أرمينيا"، ذكرت حكومة أرمينيا نفسها، في تقريرها الدوري الرابع المقدّم بموجب الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري، أن "أرمينيا دولة أحادية العرق"[(2)]. ولذلك، يجب على السلطات الأرمينية الآن أن توضّح كيف أنها تسعى لحماية الأقليات القومية التي تم القضاء عليها والتي لا وجود لها في البلد.

وفي الواقع، لا يمكن إنكار أن أرمينيا، على عكس بلدان أخرى في جنوب القوقاز وفي مختلف أنحاء العالم، أحادية العرق بشكل فريد، ولكنها لم تحقق هذا الوضع غير المشرّف نتيجة لعمليات ديموغرافية طبيعية، بل إنها حققت ذلك بطرد جميع السكان غير الأرمن، بمن فيهم على وجه الخصوص الأذربيجانيون، الذين كانوا يشكلون آنذاك أكبر جماعة قومية في أرمينيا. ولا يوجد أي أذربيجاني واحد في أرمينيا اليوم التي كان يعيش فيها أكثر من نصف مليون أذربيجاني حتى العشرينات من القرن العشرين وبعد ذلك. وقد اقترن طرد الأذربيجانيين البالغ عددهم 000 250 شخص الذين ظلوا هناك حتى أواخر الثمانينات بعمليات قتل وحشية لمئات الأبرياء. وتم القضاء على التراث التاريخي والثقافي الأذربيجاني بشكل منهجي ومتعمّد في أرمينيا. ومنذ ذلك الحين، دُمّرت المعالم والمباني والمواقع الدينية التي ظلت صامدة حتى أواخر الثمانينات أو خضعت لعمليات "إعادة بناء" مزعومة من أجل تغيير طابعها الأذربيجاني الأصلي. وتم تغيير أسماء جميع المواقع التاريخية الأذربيجانية في جميع أنحاء أرمينيا، وتعرضت جميع المقابر الأذربيجانية في ذلك البلد للتدمير والتدنيس.

(2) CERD/C/372/Add.3، الفقرة 5.

وقد طبقت أرمينيا نفس السياسة والممارسة المتمثلة في إنشاء مناطق متجانسة عرقياً في الأراضي المحتلة بأذربيجان. وأودت الحرب التي شنتها أرمينيا على أذربيجان بحياة عشرات الآلاف من الناس وأسفرت عن تدمير مدن وبلدات وقرى؛ وأصبح آلاف الأشخاص في عداد المفقودين بسبب هذا النزاع؛ وتعرضت جميع المناطق المستولى عليها للتطهير العرقي من سكانها الأذربيجانيين. وتعرضت آلاف المعالم التاريخية والمساجد والمتاحف والمقابر في الأراضي المحتلة بأذربيجان للتدمير والنهب. ويتمثل الغرض الوحيد من عمليات "التنقيب عن الآثار" المزعومة أو ما تُطلق عليه تسمية مشاريع "إعادة البناء" و"التطوير" التي تم الاضطلاع بها في تلك الأراضي في إزالة أي علامات على جذورها الثقافية والتاريخية الأذربيجانية. وقد ارتكب الجانب الأرميني جميع هذه الأفعال على نطاق واسع وبصورة منهجية، وهي أفعال ترقى إلى مستوى الجرائم بموجب القانون الدولي[3].

ويزيد من تشويه سجّل أرمينيا الذي فقد مصداقيته تمجيد الإرهابيين الدوليين ومجرمي الحرب، الذين كانت الخدمة الوحيدة التي قدموها لأرمينيا والعامل المشترك بينهم هي قتل آلاف المدنيين الأذربيجانيين لأسباب عرقية ودينية في فترات تاريخية مختلفة. ويكفي ذكر بعض الأسماء فقط.

فمن بين الأبطال الوطنيين في أرمينيا، هناك المدعو فاروجان كارابيتيان، الذي حكم عليه بالسجن مدى الحياة في بلد أوروبي لارتكابه عملا إرهابيا أودى بحياة 8 أشخاص وتسبب في إصابة 55 شخصا آخر بجروح. كما رُفع مونتي ملكونيان، وهو من الإرهابيين الدوليين المعروفين في الثمانينات، إلى مرتبة بطل وطني في أرمينيا. وحُكم عليه بالسجن لمدة ست سنوات في نفس البلد الأوروبي، وبعد الإفراج عنه، استخدم مهاراته لقتل المدنيين الأذربيجانيين وطردهم إلى أن قام الجيش الأذربيجاني بتصفيته في عام 1993. كما أن أحد المتعاونين مع النظام النازي خلال الحرب العالمية الثانية، هو غارغين تير – هاروتونيان (كنيته "نيزده")، يُعتبر بطلا وطنيا في أرمينيا. وقد حُكم عليه بالسجن أيضا لمدة 25 عاماً، حيث توفي في عام 1955. وفي عام 2016، تمت إزاحة الستار عن نصب تذكاري أقيم لمجرم الحرب هذا في عاصمة أرمينيا. وحضر الحفل رئيس أرمينيا ومسؤولون آخرون رفيعو المستوى.

وكما يتضح مما تقدم، قد فازت أرمينيا عن جدارة وبدون منازع بالمكانة المتقدمة التي تحتلها في مجال الجرائم بدافع الكراهية والافتراءات والنفاق، ولهذا يجب أن تكون بكل تأكيد آخر من يعرض تجربته في مجال القيم الديمقراطية وحقوق الإنسان والتعاون الحكومي الدولي المسؤول وتعددية الأطراف.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الجمعيّة العامة في إطار البنود 9 و 14 و 19 و 35 و 40 و 70 و 71 و 72 و 86 من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) ياشار **عليف**
السفير
الممثل الدائم

(3) انظر، على سبيل المثال، A/62/691-S/2008/95 و A/70/1016-S/2016/711 و A/72/747-S/2018/115 و A/72/842-S/2018/364 و A/74/851-S/2020/388 و A/74/676-S/2020/90.